المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 30-06-2008 العـــدد : 15283
الصفحـات : 67 المسلسل : 375

أطلقها الملك عبدالله لتحقيق التنمية المستدامة

المدن الاقتصادية تستقطب استثمارات بـ١٩٠ مليارا وتوفر ٧٠٠ ألف وظيفة

أحمد العرياني - جدة

لأن الوطن والمواطن هما الشغل الشاغل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جاء اعلانه -حفظه الله- فور مبايعته ملكا للمملكة قبل ١٣ عوام عن إنشاء عدد من المدن الاقتصادية الكبيرة بمثابة انطلاقة البدء في مجموعة من المشاريع الاقتصادية العملاقة في المملكة لتكون احدى الوسائل الفعالة في ترويج وجذب الاستثمارات التي يعول عليها لإعطاء الاقتصاد الوطني انطلاقة قوية تخرجه من دائرة الاقتصادات النامية وتحقيق التنمية المتوازنة.

ويقدر الخبراء والمتخصصون ان تدر هذه المدن عوائد تبلغ ٥٦٠ مليار ريال خلال ١٠ سنوات

وسوف توفر المدن الاقتصادية الجديدة مجتمعة نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل للمواطنين والمواطنات وستستقطب حوالى ١٩٠ مليار ريال من الاستثمارات الجديدة.

وفي حديثه الشامل -ايده الله- أمام مجلس الشورى مؤخرا، لشرح المعالم الرئيسية لسياسات المملكة الداخلية والخارجية خلال المرحلة المقبلة، أكد -حفظه الله- على المبادئ الرئيسية والأهداف الإستراتيجية التي تضمنتها تلك الخطط في ما يتعلق بالاستثمار حين قال حفظه الله: لقد ركزت خطة التنمية على أولويات من أهمها تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتوفير فرص العمل للمواطنين وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها وتنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية، وأن الفترة القادمة ستشهد مزيدا من التحديات ومزيدا من الفرص وأن الدولة سوف تستمر في نهجها التنموي التطويري في الداخل وإطلاق عدد من المشاريع الوطنية الهامة، ومنها المدن الاقتصادية الكبرى.

وأكد -حفظه الله- دعم الدولة المستمر لقطاع الاستثمار واهتمامها من أعلى المستويات بحل المعوقات التي تواجه المستثمرين السعوديين والأجانب حين قال: نظرا لأهمية الاستثمار في التنمية الوطنية سنواصل إن شاء الله دعم القطاع الخاص وسنجعل منه شريكا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية كما سنقوم بتذليل العقبات التي تواجه المستثمر السعودي والأجنبي وذلك بالاستفادة ما أمكن من المزايا النسبية في الاقتصاد السعودي.

وبرؤية سديدة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وبالاستفادة من مقومات المملكة الاقتصادية ومساحتها التي توازي مساحة أوروبا الغربية وموقعها الإستراتيجي قرب أهم خطوط الملاحة الدولية أطلقت الهيئة العامة للاستثمار نموذجا استثماريا جديدا عالميا، هو المدن الاقتصادية المتكاملة، بالاستفادة من التجارب الدولية السابقة في إنشاء المناطق الاقتصادية المتخصصة وإنشاء المدن الحرة.

ويستهدف إنشاء المدن الاقتصادية عدة أهداف، من أهمها الوصول لهدف ١٠ في ١٠ عبر تطبيق نموذج يحتذى لبيئة استثمارية توفر للمستثمر العائد المجدي وكافة احتياجاته من خلال منظومة متكاملة تشمل البنية التحتية المتطورة وتوفر كافة الخدمات مع تقديم الجهات الحكومية للمستثمر مختلف التسهيلات عبر مراكز الخدمة الشاملة.

من جهته قال محافظ الهيئة العامة للاستثمار ان الهيئة تنظر بكل ثقة للأمام بطموح لا حدود له حتى تصل المملكة إلى الموقع الذي تستحق كوجهة استثمارية منافسة عالميا بإذن الله من خلال تضافر جهود الجميع وإطلاق المبادرات العملاقة اعتمادا على ما يتوفر في المملكة من عوامل جذب حقيقية للاستثمار، وما يتوفر في المملكة من موارد طبيعية، وموقع إستراتيجي، وعلى دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 30-06-2008 العـــدد : 15283
الصفحـات : 67 المسلسل : 375

وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله الملتزمة ببرنامج ثابت للتنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار بصورة تدريجية ومستمرة من أجل تفعيل دور القطاع الخاص كشريك إستراتيجي في التنمية.

وأكد الدباغ أن الهيئة كجهاز حكومي ملزمة وملتزمة بالانسجام مع خطط التنمية والإستراتيجية العمرانية الوطنية والإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني، فضلا عن القناعة التامة لدى الهيئة بمضامين هذه الخطط والإستراتيجيات وما بذل على إعداد كل منها من جهود كبرى ومشاركة عدد كبير من الفعاليات ذات العلاقة والخبراء ورجال الأعمال التي جعلتها تظهر بصورة مدروسة ومتكاملة.

برنامج ١٠×١٠

اما عن آليات تنفيذ برنامج ١٠× ١٠ قال الدباغ: انه برنامج عملي يتم تطبيقه على أرض الواقع لترجمة رؤية الهيئة العامة للاستثمار في رفع تنافسية المملكة دوليا في جذب الاستثمار كعاصمة لطاقة وحلقة وصل رئيسية بين الشرق والغرب كذلك تجسيدا لرسالتها التي ركزت على أهمية إنشاء بيئة عمل صحية جاذبة وتوفير خدمات شاملة للمستثمرين، ولإنجاح هذا الهدف فإن الهيئة تستخدم آليات تتمثل في التالي:

أولا: إنشاء المركز الوطني للتنافسية لإدارة بيئة الاستثمار بعمل احترافي يعتمد على المقارنة الموضوعية مع التجارب الدولية المتميزة في جذب الاستثمار وفقا لمعايير التنافسية الدولية.

ثانيا: إنشاء مدن اقتصادية توفر كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال بالتنسيق مع الجهات الحكومية.

ثالثا: التركيز على فرص استثمارية واعدة في قطاعات استثمارية تمتلك المملكة فيها مزايا نسبية عالية.

وبين الدباغ أن الهيئة قامت في مجال التنمية الإقليمية المتوازنة برؤية وطنية سديدة، ودعم لا محدود، من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد الأمين -حفظهم الله- بإطلاق ثلاث مدن اقتصادية متكاملة خلال عام ٢٠٠٦ في كل من حائل والمدينة المنورة، وجازان لتضاف إلى مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ التي أطلقت أواخر ٢٠٠٥.

وأشار الدباغ الى ان خطة الهيئة العامة للاستثمار هي انشاء مدن اقتصادية متكاملة موزعة على مناطق المملكة في الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط حيث نصت استراتيجية الهيئة على اختيار عدد من المواقع -من بينها جازان- لتكون نقاط انطلاق لصناعات تصديرية من المملكة.

وأكد الدباغ ان الهيئة العامة للاستثمار تضع على رأس أولوياتها ان تسهم مشاريع المدن الاقتصادية في توفير الفرص الوظيفية الملائمة للمواطنين.

كما جرى خلال عام ٢٠٠٧ دراسة تأسيس مدينتين اقتصاديتين في كل من تبوك والمنطقة الشرقية من المملكة، لتكتمل بذلك المدن الاقتصادية المخطط لها، وتؤكد الهيئة العامة للاستثمار أن الباب لا يزال مفتوحا لعشرات المشاريع والمبادرات الاستثمارية المماثلة، وإن كانت بصيغة مختلفة عن المدن الاقتصادية إذ أن المملكة تضم فرصا استثمارية كبرى في غاية الربحية والجاذبية بالنظر إلى ما يتوفر فيها من مقومات اقتصادية، ومعدل نمو سكاني مرتفع، وعوامل جذب حقيقية للاستثمار، وما يتوفر فيها من موارد طبيعة، وموقع إستراتيجي وبالنظر إلى دعم حكومة المملكة الملتزمة ببرنامج ثابت للتنمية الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار بصورة تدريجية ومستمرة.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 30-06-2008
الصفحـات : 67
العـــدد : 15283
المسلسل : 375